

## "أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإقتصاد السعودي في ظل رؤية 2030"

(دراسة تحليلية للفترة من 2000 إلى 2022)

إعداد الباحث:

فراس حسين حسب الله

الرقم الجامعي: 2100750

إشراف الدكتور:

خالد زكي محمد الديب

أستاذ مساعد قسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد والادارة/جامعة الملك عبدالعزيز/كلية الاقتصاد والادارة/قسم الاقتصاد



## ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلي التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي وأشكاله والتعرف على دور الاستثمارات الأجنبية في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة والكشف عن العوامل ومعوقات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة والتعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية والتعرف على الاستثمارات الأجنبية في المملكة ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي والتعرف على تأثير الناتج الإجمالي المحلي في المملكة بناء على أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي للمملكة العربية السعودية باستخدام أساليب إحصائية وإقتصادية ، وتم استخدام المنهج الوصفي لتحليل الإستثمار الأجنبي المباشر بإعطاء معلومات عامة عنه من حيث أدائه العام ودوره المتنامي في إستراتيجيات التنمية والمنهج الكمي ببناء نموذج قياسي يهدف الى تحليل العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري والنمو الإقتصادي، وتوصلت الدراسة إلي أن النموذج القياسي المناسب لدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشرات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة على المدى الطويل خلال فترة الدراسة هو نموذج ARDL الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ، ووجود علاقة تكامل مشترك بين متغير الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشرات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة، أي أنه وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ، والمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر عكسي (سلبى) ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من 1% على المتغير التابع وهو الناتج المحلي الاجمالي ، وتم ادخال متغير وهمي لبيان معنوية الفترة الزمنية 2020 حتى 2022 على النموذج المقدر وكان الأثر إيجابي لكنه غير معنوي لهذه الفترة ، وإن معلمة إبطاء حد تصحيح الخطأ ECT قيمتها سالبة ومعنوية وقيمتها أقل من الواحد وتكشف عن سرعة عودة متغير الناتج المحلي الاجمالي نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل حيث في كل فترة زمنية نسبة إختلال التوازن من الفترة (t-1) عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 19.706 % من هذا الإختلال في الفترة t إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل بعد حوالي خمسة أعوام تقريباً في المدى الطويل، مما يدل إلى أن العلاقة التوازنية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري المعتمدة في دراستنا والنمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي، يمكن اعتبارها من العلاقات التي يجب الاهتمام بها للوصول بالاقتصاد السعودي إلى مستويات متقدمة من التنمية المستدامة وفق رؤية 2030 للمملكة

## مقدمة:

تبننت المملكة العربية السعودية رؤية طموحة أطلقت عليها رؤية 2030، حيث جاءت تلك الرؤية لمواجهة التحديات والضغوط الخارجية التي يعانى منها الإقتصاد السعودي في السنوات الماضية، ومن أهم تلك التحديات ضعف مستوى التنوع الإقتصادي والميزة التنافسية للصناعة المحلية وإختلال سوق العمل والبطالة، وبالتالي ضرورة إيجاد مصادر دخل جديدة للمحافظة على تحقيق معدلات نمو مستدامة خلال السنوات القادمة.

وتهدف السياسة المالية في المملكة إلى تقوية وضع المالية العامة ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي ، كما تهدف إلى الوصول إلى ميزانية متوازنة وفقاً لتوجهات رؤية المملكة 2030 وبرامجها التي منها برنامج التحول الوطني 2025 للجهات الحكومية المختلفة وبما يسهم في تحفيز النمو الإقتصادي وتدفع الإستثمارات المحلية والأجنبية وتعزيز نمو القطاع الخاص.

وتقدم الرؤية العديد من الأهداف والمؤشرات لدفع نمو الناتج المحلي الإجمالي والإلتزام في ذلك بعدد من المحاور التي يشترك في تحقيقها كل من القطاعين العام والخاص والقطاع غير الربحي وقد أستندت الرؤية على ثلاثة محاور أساسية تركز على المجتمع الحيوي والإقتصاد المزدهر والوطن الطموح.

وقد حرصت رؤية المملكة 2030 على تطوير بيئة الإستثمار وزيادة معدلاته لكونه ركيزة أساسية للتنمية المستدامة وتنويع القاعدة الإقتصادية فضلاً عن أهميته في تحقيق النمو الإقتصادي وزيادة قدرات الإقتصاد الوطني للإنتاج والتجديد والتطوير لإرتباطه بالتكوين الرأسمالي. ودعماً لذلك تسعى خطط حوكمة الرؤية إلى تحقيق زيادة في الإنفاق العام الإستثماري وتقديم المزيد من الحوافز للإستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وذلك من خلال تكثيف جهود تحسين بيئة الإستثمار وتذليل المعوقات والتغلب على التحديات التي تواجه المستثمرين وتعميق الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص وتوفير التمويل. وعلى الرغم من الإتجاه الإفتاحي التجاري لإقتصاد المملكة إلا ان استراتيجية جذب الإقتصاد الأجنبي جاءت بضرورة الإهتمام بتفعيل الدور التنموي للإستثمارات الأجنبية المباشرة لزيادة النسبة المحققة للنمو في تدفقات الإستثمار الأجنبي بالمملكة عن ما قد بلغته سابقاً وذلك في مختلف قطاعات الإستثمار بأهمية نسبية متفاوتة.

ويُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع الاقتصادية المهمة والمتداولة بشكل كبير في الآونة الأخيرة، حيث تتسابق الدول النامية، خاصةً، لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. فالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال لرؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر، إذ يعتبر من أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في البلد.

#### مشكلة البحث:

يعد الإعتقاد على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي في ظل التقلبات التي تتعرض لها الأسواق العالمية للطاقة من أكبر التحديات التي تواجه الإقتصاد السعودي، هذا بالإضافة إلى التحديات التي تفرضها طبيعة المرحلة الحالية عالمياً من تداعيات النظام العالمي الجديد، وإتجاه عدد من دول العالم إلى التكتلات الإقتصادية والإقليمية، بالإضافة إلى التحديات السياسية التي تحيط بالمنطقة والتي لا تقل خطورة عن تلك التحديات الإقتصادية.

ولمواجهة كل هذه التحديات أطلقت حكومة المملكة العربية السعودية برامج رؤيتها لعام 2030م وبرنامج التحول الوطني 2020م وهو أحد برامج رؤية 2030م بهدف رفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتحقيق التوازن المالي وتقليص الإعتداد على النفط عبر تحديد أهداف استراتيجية تسعى الجهات الحكومية المشاركة في تحقيقها من عام 2016م إلى 2020م، والجدير ذكره هنا أن الدولة مؤخراً إعتدت تمديد الفترة الزمنية لتحقيق التوازن المالي إلى عام 2023م.

تمر المملكة العربية السعودية بمرحلة تطور في كافة القطاعات مما يستدعي ضرورة الحصول على مصادر تمويل من الداخل والخارج لذلك اتجهت الى جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ويلاحظ ان الإستثمار الأجنبي المباشر قد تراجع عن معدلاته ، حيث انخفض في عام 2019 الى 1.77% عن عام 2015 الذي كان 3.55% . كذلك في المقابل انخفض معدل النمو السنوي في الإجمالي للناتج المحلي في عام 2019 الى 0.33% عن عام 2015 الذي كان 4.11% .

ونلاحظ من الأرقام السابقة وجود علاقة إرتباط بين المتغيرين حيث أدى الإنخفاض في الإستثمار الأجنبي المباشر الى الإنخفاض في النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة المحددة.

ومن ذلك تأتي مشكلة دراسة نشاط الإستثمار الأجنبي المباشر الذي نسعى إلى معرفة أثره على النمو الاقتصادي ممثله في التعرف على إجابة السؤال التالي- هل للإستثمار الأجنبي المباشر أثر على النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية ؟

### أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تحليل الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في اقتصاد المملكة تحقيقاً لبرامج رؤية 2030 من خلال تعزيز وتطوير مناخ إستثماري لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، وبيان مدى تحقيق النمو في إجمالي الناتج المحلي من خلال الأثر الإيجابي أو السلبي لزيادة أو تقليل الإستثمار الأجنبي المباشر.

وتتميز الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة في أنها تسلط الضوء على أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في اقتصاد المملكة تحقيقاً لبرامج رؤية 2030 من خلال تعزيز وتطوير مناخ إستثماري لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، بينما ركزت أغلب الدراسات السابقة على أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي عامةً، كذلك تتميز الدراسة الحالية في أنها تطبق في المملكة العربية السعودية، في حين أن الدراسات السابقة طبقت على دول عديدة ومختلفة، كما أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في أنها تناولت فترة زمنية حديثة.

### أهداف البحث:

1. التعرف على مفهوم الإستثمار الأجنبي وأشكاله.
2. التعرف على دور الإستثمارات الأجنبية في تحقيق النمو الإقتصادي في المملكة.
3. الكشف على العوامل ومعوقات جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة.
4. التعرف على واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.
5. التعرف على الإستثمارات الأجنبية في المملكة ودورها في تحقيق النمو الإقتصادي.
6. التعرف على التأثير الإجمالي المحلي في المملكة بناء على أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي للمملكة العربية السعودية بإستخدام أساليب إحصائية وإقتصادية.

### فرضيات البحث:

1. يوجد أثر إيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية.
2. يوجد أثر إيجابي للإستثمار التجاري على النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية.

### الحدود الزمنية والمكانية للبحث:

1. الحدود الزمنية: من سنة 2000 الى 2020.
2. الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

### منهجية البحث:

- المنهج الوصفي لتحليل الإستثمار الأجنبي المباشر بإعطاء معلومات عامة عنه من حيث أدائه العام ودوره المتنامي في إستراتيجيات التنمية.

- المنهج الكمي ببناء نموذج قياسي يهدف الى تحليل العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والإنتفاع التجاري والنمو الإقتصادي.

### نموذج البحث:

لتقدير العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي نستخدم في هذه الدراسة نموذج قياسي يتضمن أثر الإستثمار الأجنبي المباشر والإنتفاع التجاري على النمو الإقتصادي، حيث تم توظيف النموذج القياسي المستخدم في دراسات سابقة واختيار بعض المتغيرات اللتي تتلاءم مع الإقتصاد المحلي في السعودية، عليه يمكن توصيف العالقة بين متغيرات الدراسة من خلال المعادلة رقم (1) على النحو التالي:

$$GDP_t = f(FDI_t, TRD_t)$$

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 FDI_t + \beta_2 TRD_t + ut$$

حيث ان:

النمو الاقتصادي، النمو في إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)  $GDP_t$  :

الإستثمار الأجنبي المباشر ، صافي التدفقات الوافدة ( % من إجمالي الناتج المحلي)  $FDI_t$

: الانفتاح التجاري ، التجارة ( % من إجمالي الناتج المحلي)  $TRD_t$

: ثابت المعادلة ويتوقع ان تكون اشارته موجبة  $\beta_0$

: معامل الاستثمار الأجنبي المباشر ويتوقع ان تكون اشارته موجبة  $\beta_1$

: معامل الانفتاح التجاري ويتوقع ان تكون اشارته موجبة  $\beta_2$

: حد الخطأ العشوائي ويتوقع ان يكون تباينه بصفر  $ut$

متغيرات النموذج:

### النموذج الاقتصادي (GDP)

ويُقاس بمعدل النمو السنوي الإجمالي للناتج المحلي بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2010. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الإقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.

### الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

الإستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الإستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في إقتصاد غير إقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات. وتوضح هذه السلسلة صافي التدفقات (صافي تدفقات الإستثمارات الجديدة مخصوما منها الإستثمارات التي يتم سحبها) في البلد المعني من المستثمرين الأجانب وهي مقسومة على إجمالي الناتج المحلي.

### الانفتاح التجاري (TRD)

يعبر عنه بالتجارة والتجارة هي مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات مقاسة كحصة من إجمالي الناتج المحلي.

### الدراسات السابقة:

بالرغم من عدم وجود دراسات ذات صلة مباشرة، بموضوع الدراسة الحالية، إلا ان الباحث وجد عدداً من الدراسات التي أكدت على أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإقتصاد السعودي في ظل رؤية 2030 (دراسة تحليلية للفترة من 2000 إلى 2022)، وقد تم استعراض أبرز هذه الدراسات التي تناولت دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر من جوانب مختلفة:

دراسة **سرمد كوكب الجميل (2002)** والتي هدفت للتعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسباقات المنافسة"، حيث قام الباحث في هذه الدراسة بدراسة ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، وتقييم الآثار الإيجابية، والسلبية لهذه الاستثمارات، وما هي المقومات التي تركز إليها الدول العربية من إجراءات وقوانين في سياستها لجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك في سباق تنافسي فيما بينها لجذب هذه الاستثمارات، حيث قام الباحث بتحديد مستويات السباق وترتيبها من خلال التحليل العنقودي، وتوصل إلى استنتاجات خلاصتها كانت: في تصنيف الدول العربية إلى مجاميع، وأكد الباحث على أهمية التكلفة المباشرة وغير المباشرة التي تتعرض لها دولة معينة، وخاصة في مجال التلوث البيئي نتيجة للاستثمارات الأجنبية.

دراسة **مسعداوي (2008)** والتي هدفت للتعرف على محاولة إزالة الغموض الذي يكتنف الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال مختلف جوانبه باعتباره ظاهرة معقدة بالإضافة إلى المخاطر التي تكتنف عملية الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية تغطيتها، وخلصت الدراسة إلى أنّ أهم المعوقات محدودية الوعي التأميني وعدم كفاية وملائمة التشريعات المتبعة في العديد من الدول العربية، وتوضع نصيب الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتقلبه بين عام وآخر رغم توافر قدرات لاستيعاب هذه الاستثمارات.

دراسة **(Alvarado et al, 2012)** والتي هدفت إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في 19 بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية ولخصت نتائجها إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثيراً إيجابياً وهاماً على الناتج الإجمالي في البلدان ذات الدخل المرتفع، في حين أن التأثير في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى متفاوت وغير هام، ويكون التأثير في البلدان ذات الدخل المنخفض-المتوسط سلبياً وذو دلالة إحصائية وهذا يدل بشكل عام على أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس آلياً مناسبة لتسريع النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية، باستثناء البلدان ذات الدخل المرتفع .

### مفهوم الاستثمار الأجنبي وأشكاله:

الاستثمار من المفاهيم التي يصعب وضع تعريف محدد لها بحيث يتفق عليه الجميع. ففطرة الأفراد إلى عملية الاستثمار وطبيعته تختلف باختلاف ظروفهم والمهن التي يشغلونها، والأغراض التي يبعون تحقيقها من وراء استثماراتهم، وغير ذلك من العوامل التي تجعل من الصعب وضع تعريف واحد محدد لمفهوم الاستثمار بحيث يلتبس مع وجهات النظر المختلفة، فالمصنّع مثلاً ينظر إلى عملية الاستثمار نظرة تختلف تماماً عن نظرة التاجر، وهذه الأخيرة تختلف عن مثيلاتها بالنسبة للأفراد العاديين الذين يملكون كميات صغيرة أو كبيرة من رؤوس الأموال والذين يرغبون في استخدامها للحصول على عائد مناسب في شتى الميادين.

وبصفة عامة يمكن تعريف الاستثمار أنه التوظيف أو الاستخدام الأمثل لرأس المال ومن الناحية الاقتصادية، فإن الاستثمار ينطوي على توجيه المدخرات أو الثروة إلى الاستخدامات المنتجة التي يمكن أن تسد حاجة اقتصادية وفي نفس الوقت ينتظر أن تنتج عائداً. وقد اختلفت النظرة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي، حيث أصبح ينظر إليه على أنه يمكن أن يؤثر ليس فقط على مستوى الناتج للفرد وإنما في معدل نمو هذا الناتج، وذلك بعدما كان النيوكلاسيك لا يعولون كثيراً على إمكانية أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو الناتج في الأجل الطويل حيث أن ذلك مرهون بتناقص الغلة في رأس المال الإنتاجي وأنه يمكن أن يؤثر على مستوى الناتج دون التأثير على معدله. ويمكن أن يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو دخل الفرد في البلد المضيف، حيث أنه يعمل على التوسع في استخدام المواد الخام المحلية واستخدام أساليب الإدارة الحديثة السماح بدخول التكنولوجيات

الحديثة بالإضافة إلى أن التدفقات الخارجية تسمح بتمويل العجز في الحساب الجاري. ولا يخفي أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يترتب عليها مديونية ولا توجد التزامات بسداد مبالغ محددة في أوقات محددة كما في الدين الخارجي إضافة إلى أنه يمكن أن يساعد في تنمية وتدريب الموارد البشرية وتحفيز الاستثمار في البحوث والتطوير.

تعددت المفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عُرّف بأنه "تلك الاستثمارات التي يديرها أجنبي؛ بسبب ملكيتهم الكاملة لها، أو تملكهم لنصيب يبرر لهم حق الإدارة، ومعظم هذه الاستثمارات تتم بواسطة الشركات متعددة الجنسيات". (لطفي، 2009)  
عُرّف تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (United Nation Conference on Trade and Development) الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه "نوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم والشركة في قطر آخر، على أن تتعدى نسبة مشاركة الشركة الأم 50%".

#### أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً مُتعددة حسب طبيعة الملكية للأصول الإنتاجية في الدول المضيفة، ومنها الاستثمار المشترك، والاستثمار المملوك بالكامل، بالإضافة إلى الاستثمار في مجموعات أو عمليات التجميع، وكذلك المناطق الحرة. وسيتم التطرق إلى هذه الأشكال بشكلٍ مُفصل.

#### أولاً: الاستثمار المشترك:

يُعرف الاستثمار المشترك أو كما يسمى أحياناً بالاستثمارات الأجنبية الثنائية، بأنه "أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك به طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة".

#### ثانياً: الاستثمار المملوك بالكامل:

يُعتبر هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر الأكثر تفضيلاً من قبل المستثمر الأجنبي؛ وذلك لأنَّ المستثمر الأجنبي يتمتع بكامل الحرية في الإدارة والتسويق، كما له الحق في إنشاء فروع للإنتاج والتسويق في أماكن أخرى.

#### ثالثاً: الاستثمار في مجموعات أو عمليات التجميع:

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي، حيث يقوم الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين لتجميعها كي تصبح منتجاً نهائياً تام الصنع.

#### رابعاً: المناطق الحرة:

يُقصد بالمنطقة الحرة "تلك المنطقة التي تقع داخل الحدود الجغرافية للدولة ولكنها خارج النظام الجمركي لتلك الدولة، إذ يسمح بدخول الواردات وخروج الصادرات دون رسوم جمركية". تُقدّم المناطق الحرة عديد من التسهيلات والحوافز للمستثمر الأجنبي، من خلال إعفاء الشركات الأجنبية من ضريبة الدخل وعدم فرض رسوم جمركية على الموارد المستوردة، وتسهيل إقامة العاملين وتوفير الطاقة في تلك المناطق بأسعار مدعومة.

#### دور الاستثمارات الأجنبية في تحقيق النمو الاقتصادي:

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، من خلال زيادة إنتاجية العوامل الإجمالية، وزيادة كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية في الاقتصاد. يتم العمل في هذا الجانب من خلال ثلاث قنوات لقياس الأثر المباشر على العوامل الهيكلية في اقتصاد الدول المضيفة، وهي الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات التجارة الخارجية، والتداعيات والعوامل الخارجية الأخرى تجاه قطاع الأعمال في الدول المستضيفة للاستثمارات الأجنبية. كما يُعتبره أحد المتغيرات المساهمة في هامّ أن للاستثمار الأجنبي المباشر دوراً النمو الاقتصادي. لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين نمواً لتدفق ملحوظاً للاستثمارات الأجنبية المباشرة في جميع أنحاء

العالم ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية ، جعلت استقطاب الاستثمار جزءا استراتيجياتها الشاملة للتنمية الاقتصادية، حيث الأجنبي المباشر من تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية للدول المضيفة ، وذلك من خلال زيادة رأس المال وتعزيز الكفاءة بفضل نقل التقنيات الحديثة التي تلعب دوراً المطورة ، وتحسين مهارات التسويق والإدارة، والابتكار، كبيرا في إدارة الاستثمارات.

### عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

- حجم السوق
- تحرر السياسات والأنظمة التي تحكم الاستثمار والأعمال الاقتصادية في المملكة، والاتجاه نحو المساواة في المعاملة للاستثمارات المحلية والأجنبية.
- انخفاض تكاليف وحدات العمل في قطاع الشركات الصناعية وقطاع المقاولات.
- ارتفاع الإنتاجية النسبية للعمالة؛ لكنها أقل من الدول المتقدمة.
- نزاهة وقلة معدل تكرار التفتيشات الحكومية على المنشآت الحكومية.
- تميز أنظمة الاستيراد والتصدير ببساطة الإجراءات وخلوها من التعقيد.

### الاستثمارات الأجنبية في المملكة ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي:

لم تُخفي المملكة العربية السعودية رغبتها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر واحدةً من أكثر الطرق فعالية لتنويع الاقتصاد وتوفير فرص العمل للأجيال القادمة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن خطة المملكة للتنمية الإستراتيجية والتي تضمناها رؤية 2030، تُسلط الضوء على طموح المملكة في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر من 3,8 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي إلى مستوى عالمي قياسي تصل نسبته إلى 5,7 من إجمالي الدخل المحلي بحلول 2030.

أما في برنامج التحول الوطني (NTP) ، الذي يحدد الأهداف المؤقتة حتى عام 2020، تهدف المملكة إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر من 30 مليار ريال سعودي (8 مليار دولار) إلى 70 مليار ريال سعودي (18,6 مليار دولار). وهذا الهدف تدعمه رؤية 2030، التي تعكس "عزم الدولة على أن تصبح قوة استثمار عالمي". تواصل رؤية 2030 تأكيدها على أن المملكة العربية السعودية سوف: "تعمل على تطوير أدواتها الاستثمارية لتسفيد من إمكانات قطاعاتها الاقتصادية الواعدة، وتنويع اقتصاداتها، وتوفير فرص عمل، وستعمل أيضاً على تنمية اقتصادها وتحسين جودة خدماتها من خلال خصخصة بعض الخدمات الحكومية وتحسين بيئة العمل واستقطاب أفضل الخبرات والاستثمارات على مستوى العالم واستغلال موقعها الاستراتيجي الفريد في إنشاء حلقة وصل بين القارات الثلاث".

وتزايدت وتيرة التدفقات الاستثمارية المباشرة الواردة للسعودية، سواء العربية أم الأجنبية، التي جذبتها البيئة الاستثمارية المحلية للاقتصاد السعودي، خلال الفترة الممتدة من عام 2010-2021م، إلى (1.1) ألف مشروع بتكلفة تجاوزت (153) مليار دولار، أي ما يعادل قيمته نحو (573.97) مليار ريال، عبر أكثر من (800) شركة أجنبية مستثمرة. ويوضح الجدول رقم (1) التدفقات الصادرة والواردة إلى المملكة العربية السعودية والأرصدة.

الملاح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية (مليون دولار)												
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
8,012	8,865	12,182	16,308	29,233	36,458	39,456	24,319	18,293	12,097	1,942	779	التدفقات الواردة
5,396	4,943	4,402	3,430	3,907	2,177	3,498	-135	-39	-350	79	473	التدفقات الصادرة
215,909	207,897	199,032	186,758	176,378	148,089	112,936	73,480	50,659	33,535	20,454	18,512	الأرصدة



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

## التحليل الإحصائي

### توصيف متغيرات النموذج والفرضيات

تم في هذا القسم دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة في المملكة العربية السعودية وهي: مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، ومؤشر الانفتاح التجاري TRD، كمتغيرات مستقلة، ومؤشر النمو الاقتصادي والمتمثل بالنتائج المحلي الإجمالي، كمتغير تابع، وذلك كون هدفنا الأساسي هو التوصل إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، في ظل رؤية 2030، من خلال نموذج قياسي يجمع متغيرات الدراسة، حيث تم اعتماد الفترة التي تمتد بين عامي 1971 و2022 كفترة للدراسة للنموذج القياسي، وتم إضافة متغير وهمي Dumy، وذلك للتركيز على أثر الفترة المراد تحليلها وهي من عام 2020 إلى 2022 على المتغير التابع، حيث تم إعطاء قيمة الصفر لجميع قيم المتغير الوهمي لكل سنوات السلسلة الزمنية فيما عدا سنوات الفترة المراد تحليلها وهي من عام 2000 إلى 2022 فقد تم إعطاء قيم المتغير الوهمي القيمة 1، وبالتالي يمكننا الوصول إلى أهداف الدراسة جميعها، واختبار فرضياتها.

يهدف النموذج إلى قياس أثر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري استخدمت الدراسة النموذج الذي طبقت دراسته (Ayanwale, 2007) و (Belloumi & Alshehry, 2018) و (Alshehry, 2015)، مع بعض التعديلات:

$$GDP = f (FDI, TRD)$$

حيث إن:

المتغير التابع هو النمو الاقتصادي ممثل بمتغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) للمملكة العربية السعودية بملايين الريالات، ويرمز له بـ GDP. المتغيرات المستقلة هي:

1. الانفتاح التجاري، ويعبر عن مجموع صادرات المملكة وواراداتها مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي، ويرمز له في هذه الدراسة بـ (TRD)، ومن المتوقع أن يؤثر الانفتاح التجاري بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
2. صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة العربية السعودية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويرمز له في هذه الدراسة بـ (FDI)، ومن المتوقع أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حسب دراسة (Debab & AIMansoor, 2011).

**أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي:**

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة وكانت نتائج الاختبار كما في الجدول التالي:  
اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

المتغير	اختبار Jarque-Bera	Probability	التوزيع الطبيعي
الناتج المحلي الاجمالي GDP	5.257428	0.072171	توزيع طبيعي
الاستثمار الأجنبي المباشر FDI	6.98913	0.068415	توزيع طبيعي
الانفتاح التجاري TRD	4.554939	0.102543	توزيع طبيعي

Source: EViews.10 results

من الجدول السابق نستطيع القول إن جميع المتغيرات الخاضعة للدراسة تتوزع توزيعاً طبيعياً، حيث أن قيمة Probability المعنوية الإحصائية لكل متغير من المتغيرات أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول فرضية أن كل متغير من المتغيرات يخضع للتوزيع الطبيعي.  
ثانياً: إحصاءات وصفية لمتغيرات الدراسة:

يمثل الجدول التالي الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة حيث يوضح الوسط الحسابي والوسيط وأعلى قيمة وأدنى قيمة والانحراف المعياري والألتواء والتفرطح لكل متغير من المتغيرات.  
الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

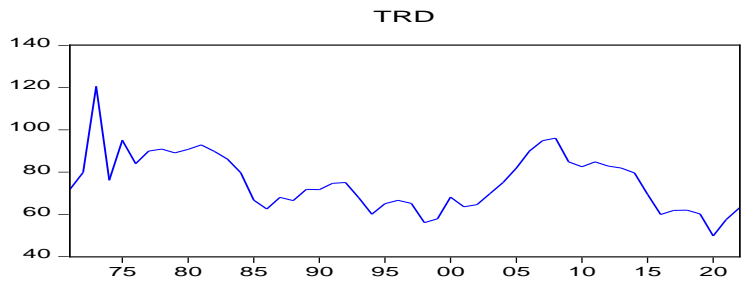
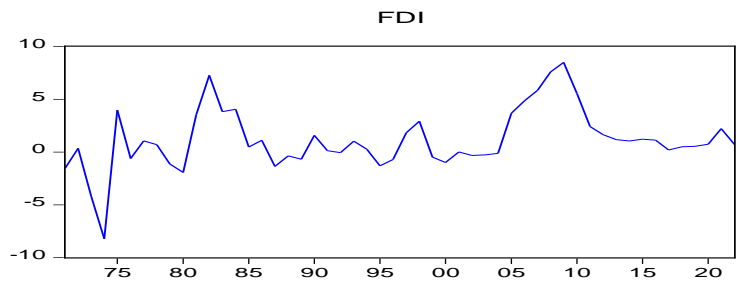
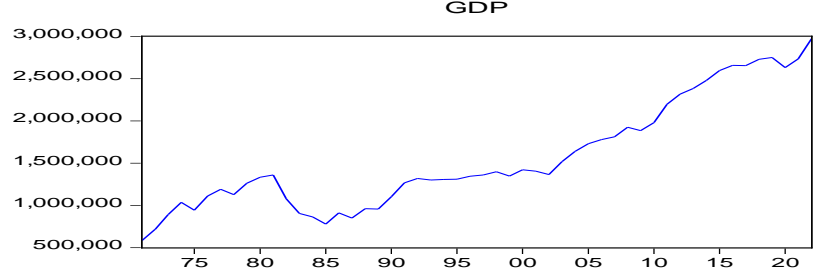
	الناتج المحلي الاجمالي GDP	الاستثمار الأجنبي المباشر FDI	الانفتاح التجاري TRD
Mean	1567214	1.13959	75.32963
Median	1353004	0.702151	73.3002
Maximum	2974802	8.496352	120.6195
Minimum	583800.7	-8.21879	49.71347
Std. Dev.	649765.3	2.85039	13.63247
Skewness	0.686431	0.112121	0.656765
Kurtosis	2.263959	4.907094	3.613938

Source: EViews.10 results

كما يمكن تمثيل متغيرات الدراسة بيانياً كما يلي:

حيث يتبين تذبذبات المتغيرات واتجاهها العام خلال الفترة من عام 1971 إلى عام 2022، فقد تبين أن الاتجاه العام للمتغير التابع هو بارتفاع مطرد وتذبذبات قليلة، بينما المتغيرات المستقلة فكان تذبذباتها أكثر واتجاهها العام أقل وضوحاً.

الشكل التالي يوضح تذبذبات المتغيرات واتجاهها العام خلال الفترة من عام 1971 إلى عام 2022



Source: EViews.10 results

إختيار نماذج الدراسة وتطبيقها واختبار الفرضيات.

تم اختيار النموذج المناسب الذي يمكن من خلاله دراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في البحث وتطبيقها وفق الخطوات كمايلي:

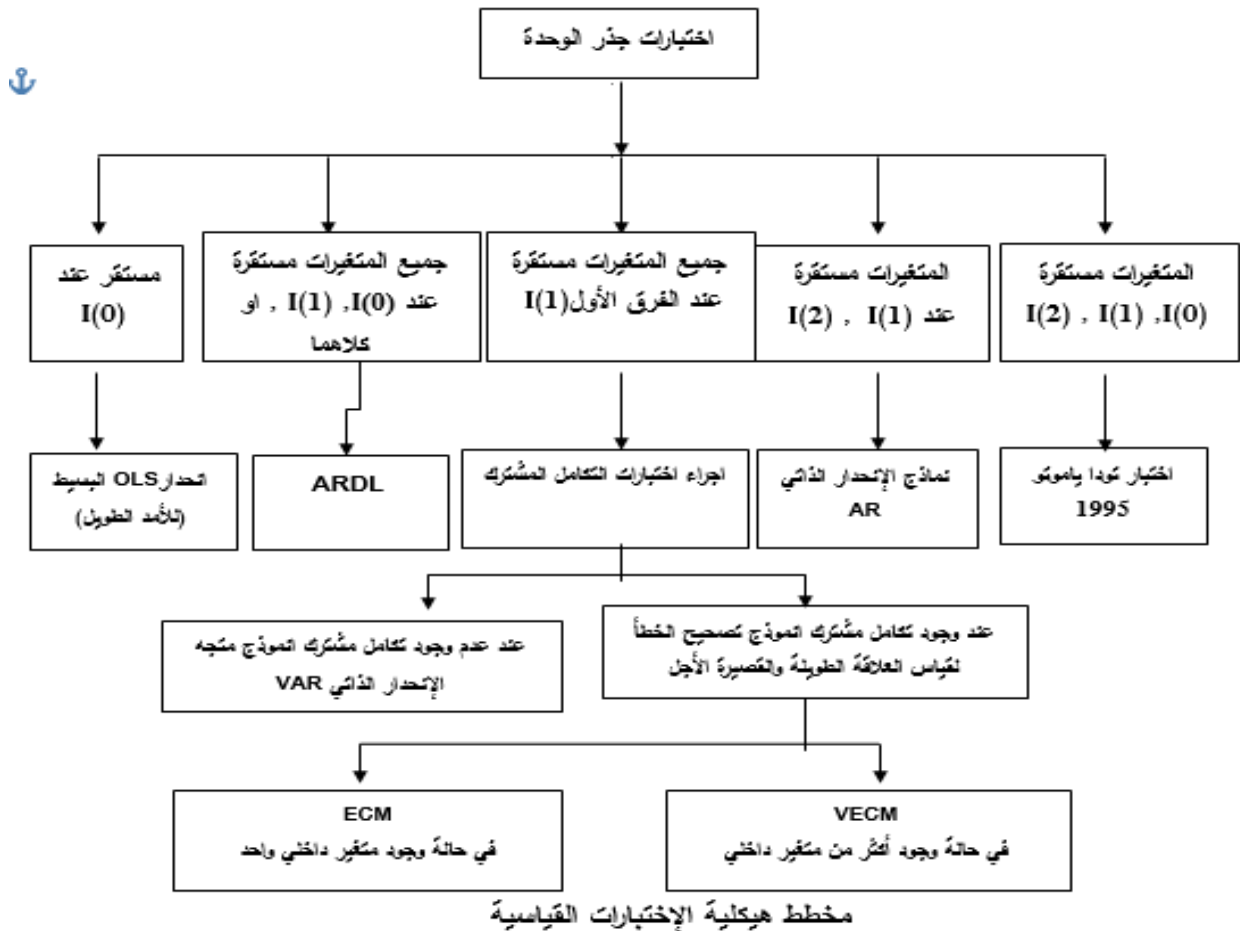
#### 1- اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية Stability of time series:

تعاني أغلب السلاسل الزمنية المتعلقة بالحياة الإقتصادية من عدم الإستقرار أي تحتوي على جذر الوحدة الذي يتجلى بأن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن، مما يؤدي إلى وجود إرتباط زائف ومشكلات في التحليل والإستدلال القياسي بسبب صعوبة نمذجة تلك السلاسل الزمنية، لذا يتم اللجوء إلى إختيار إستقرارية السلاسل الزمنية<sup>1</sup>. ويقصد بإستقرارية السلسلة الزمنية عدم وجود إتجاه عام للظاهرة صعوداً ونزولاً في المسار الزمني للسلسلة، فضلاً عن عدم وجود تقلبات موسمية أي لا تتغير خصائصها عبر الزمن، مما يجعل البيانات تتذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن. وهناك عدة طرق يمكن بواسطتها إختيار سكون السلاسل الزمنية أهمها:

<sup>1</sup> الوردى، عدنان هاشم (1990)، أساليب التنبؤ الإحصائي طرق وتطبيقات، جامعة البصرة، مطبعة، ص 21-32، ص 1981-730.

**اختبار جذر الوحدة:** الذي يهدف إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال المدة الزمنية للملاحظات، والتأكد من مدى إستقراريتها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، فإذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة في قيمها الأصلية يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر أي  $I(0)$ ، أما إذا إستقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الأول فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى أي  $I(1)$ ، أما إذا إستقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الثاني فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي  $I(2)$  وهكذا. وبعد إجراء إختبارات السكون (الإستقرارية) باستخدام اختبارات جذر الوحدة يتحدد نوع الإختبار المناسب لدراسة السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة، حيث أن سكون السلسلة الزمنية عند المستوى الأصلي أو عند الفرق الأول أو عند كليهما، هو الذي يحدد نوع النموذج أو الإختبار الإحصائي (إختبار التكامل المشترك) المستخدم في القياس والتقدير كما موضح في الشكل الآتي:

الشكل التالي يوضح مخطط هيكلية الاختبارات القياسية



مخطط هيكلية الإختبارات القياسية

المصدر: مالك علام غفات عودة الدليمي، قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الإقتصاد العراقي للمدة (2015-1985)، رسالة ماجستير، 2018، ص120.

تم إجراء اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام إختبار ديكي فوللر الموسع (Augmented Dickey-Fuller Test (ADF) وظهرت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول التالي يوضح اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

Variables	Level			First Difference			درجة الاستقرار
	Intercept	Trend & Intercept	None	Intercept	Trend & Intercept	None	
GDP	0.604	- 0.857	3.335	-	-	-	عند الفرق الأول
FDI	-	-	-	-	-	-	عند المستوى
TRD	-1.815	-2.275	-0.588	-	-	-	عند الفرق الأول
Critical values	1%	-3.565	-4.148	-2.611	-3.568	-4.153	-2.612
	5%	202.9-	-3.500	-1.947	-2.921	-3.502	-1.948
	10%	-2.598	-3.180	-1.613	-2.599	-3.181	-1.613

Source: EViews.10 results

حيث يبين الجدول السابق أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول (1)I، ما عدا المتغير FDI متغير الاستثمار الأجنبي المباشر مستقر عند المستوى (0)I، مما يعني أن النموذج المناسب لاختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة بالنسبة لمتغيرات الدراسة هو نموذج ARDL، وتم دراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كما يلي:

دراسة العلاقة بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP مع المتغيرات المستقلة:

كما ذكرنا أن النموذج المناسب لدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري) خلال الفترة من عام 1971 حتى عام 2022 هو نموذج ARDL والذي قُدم من قبل بيسران وآخرون (Pesaran et.al عام 2001)، إذ دمج فيها نماذج الإنحدار الذاتي (Autoregressive Model) مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Model) في نموذج واحد، وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطائها بمدة واحدة أو أكثر (Pesaran & et.al, 2001: 289).

والصيغة العامة للنموذج مكون من متغير تابع (Y) و (K) من المتغيرات التفسيرية (X1, X2 ....XK) يكتب النموذج (P,q1, q2) (ARDL) ....qK بالشكل الآتي:-

$$\Delta Y_t = c + B_1 Y_{t-1} + B_2 X_{1t-1} + B_3 X_{2t-1} + \dots + B_{k+1} X_{kt-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{2i} \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{3i} \Delta X_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k-1} \lambda_{(k+1)i} \Delta X_{kt-i} + \mu_t$$

<sup>2</sup> Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics, 16(3), (2001). P289-326.

إذ إن:

$\Delta$ : الفروق الأولى. C: الحد الثابت.  $\mu_t$ : حد الخطأ العشوائي. B: معاملات العلاقة طويلة الأجل.  
 $\lambda$ : معاملات العلاقة قصيرة الأجل،  $(P, q_1, q_2 \dots q_k)$ : تمثل فترات الإبطاء للمتغيرات  $(Y, X_1, X_2 \dots X_k)$  على الترتيب.  
ويعد إجراء اختبارات درجة تكامل متغيرات النموذج وفق اختبارات (ADF)، ولتطبيق منهج تحليل التكامل المشترك في إطار نموذج (ARDL) يستلزم القيام بالإجراءات التالية:

#### ❖ اختبار فترات الإبطاء المثلى للفروق.

إذ يتم اختبار فترات الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في المعادلة السابقة من خلال استخدام نموذج متجه الإنحدار الذاتي غير المقيد

#### ❖ اختبار الحدود Bounds Testing Approach.

يستخدم لإختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية (المستقلة) الداخلة في النموذج بواسطة اختبار (Wald) أو إحصاءة اختبار (F)، والتي لها توزيع غير معياري ولا تعتمد على عوامل منها: حجم العينة، وادراج متغير الاتجاه في التقدير.

#### ❖ تقدير معاملات الأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية (المستقلة)، يتم تقدير معاملات النموذج (ARDL) للأجل الطويل ومعلمة متجه تصحيح الخطأ (VECM) وفق المعادلة الأساسية لنموذج (ARDL) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS) إستناداً إلى عدد فترات الإبطاء المحددة، ولتحديد النموذج الملائم يتم الإعتماد على طريقة (Hendry) الذي ينتقل من العام إلى الخاص، والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصاءة (t) الخاصة به غير معنوية أي أقل من الواحد الصحيح.

#### ❖ الاختبارات التشخيصية وتتضمن مايلي:

- اختبار مضروب لاكرانج للإرتباط التسلسلي بين البواقي (BGLM).
- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي (ARCH).
- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB).
- اختبار مدى ملائمة تحديد النموذج من حيث الشكل الدالي (RESET).

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، تم إجراء الاختبارات التشخيصية

#### ❖ اختبار الإستقرار الهيكلي لمعاملات نموذج (ARDL).

- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM).

- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة Cumulative Sum of Squares Recursive Residual (CUSUM SQ).

ويُعد هاذين الإختبارين من أهم الإختبارات في هذا المجال، لأنهما يوضحان أمرين مهمين هما: مدى إستقرار وإنسجام المعلمات طويلة الأجل مع معلمات الأجل القصير، وكذلك توضح مدى وجود أي تغير هيكلي في البيانات. ووفقاً لهذان الإختباران يتحقق الإستقرار

الهيكلية للمعاملات المقدرة بصيغة تصحيح الخطأ للنموذج (ARDL) إذا وقع الخط البياني لإختبار كل من (CUSUM) و (CUSUM SQ) داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية (5%)، في حين تكون المعاملات لا تتسم بالإستقرارية الهيكلية إذا وقع الخط البياني للإختبارات خارج الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%).

من خلال إجراء هاذين الاختبارين نلاحظ أن في (CUSUM) الخط البياني يقع خارج الحدود الحرجة أما في اختبار (CUSUM SQ) فإن الخط البياني يقع داخل الحدود الحرجة وبالتالي نستطيع القول بأن هناك استقرار وانسجام بين معاملات الأجل القصير مع معاملات الأجل الطويل

#### ❖ إختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر.

تعتمد جودة النتائج المقدرة على قوة الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر، ولأجل أن تكون التنبؤات القياسية مستندة على أسس علمية وذات معنوية عالية تتيح للإقتصادي إستخدامها، يجب التأكد من تمتع النموذج بقدرة جيدة على التنبؤ خلال الفترة الزمنية للتقدير. ولتحقيق ذلك تُستخدم عدة معايير لقياس الأداء التنبؤي للنماذج الإقتصادية الكلية القياسية ومن أهمها:

#### • معامل عدم التساوي لثايل Theil Inequality Coefficient

#### • معيار نسبة عدم التساوي (مصادر الخطأ):

#### ✓ نسبة التحيز Bias Proportion (BP)

#### ✓ نسبة التباين Variance Proportion (VP)

#### ✓ نسبة التغير Covariance Proportion (CP)

#### نتائج البحث:

يمكن تلخيص أهم النتائج كما يلي:

1. النموذج القياسي المناسب لدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشرات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة على المدى الطويل خلال فترة الدراسة هو نموذج ARDL الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة.
2. وجود علاقة تكامل مشترك بين متغير الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشرات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة، أي أنه وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.
3. المتغير الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر عكسي (سلبى) ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من 1% على المتغير التابع وهو الناتج المحلي الاجمالي.
4. تم ادخال متغير وهمي لبيان معنوية الفترة الزمنية 2020 حتى 2022 على النموذج المقدر وكان الأثر إيجابي لكنه غير معنوي لهذه الفترة.
5. إن معلمة إبطاء حد تصحيح الخطأ ECT قيمتها سالبة ومعنوية وقيمتها أقل من الواحد وتكشف عن سرعة عودة متغير الناتج المحلي الاجمالي نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل حيث في كل فترة زمنية نسبة إختلال التوازن من الفترة (t-1) عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 19.706 % من هذا الإختلال في الفترة t إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل بعد حوالي خمسة أعوام تقريباً في المدى الطويل، مما يدل إلى أن العلاقة التوازنية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري المعتمدة في دراستنا والنمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي، يمكن اعتبارها من العلاقات التي يجب الاهتمام بها للوصول بالاقتصاد السعودي إلى مستويات متقدمة من التنمية المستدامة وفق رؤية 2030 للمملكة.

## التوصيات:

ومن خلال ما تم التوصل إليه من نتائج , توصي الدراسة بالآتي:

1. توصي الدراسة بضرورة سن الأنظمة والقوانين للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية بحيث تتسم بالشمولية والوضوح، وذلك حتى يكون المستثمر الأجنبي على دراية كافية، مما يسهل في عملية اتخاذ القرار .
2. توصي الدراسة بزيادة الحوافز والمزايا للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي من أجل تطوير القاعدة الصناعية في المملكة، وبالتالي يساهم في تنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على إيراداتها النفطية في المملكة.
3. توصي الدراسة برفع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي من خلال زيادة نسبة تملك المشروعات الأجنبية المباشرة في الصناعات الحيوية، من أجل تطور وتوسع القطاع الصناعي في المملكة.
4. توصي الدراسة بزيادة الأبحاث المتطورة حول موضوع أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية.
5. يجب إعداد وتطوير منهجية جديدة تعمل إلى التحول الاقتصادي غير المسبوق الذي تشهده المملكة خلال رؤية المملكة 2030 والذي من خلال تلك المنهجية تكون خارطة للطريق وخطة النمو والتنوع الاقتصادي، تكون مرتسمة علي سعي المملكة لتبني أفضل الممارسات العالمية لتحقيق أعلى مستويات الشفافية والحوكمة وتعزيز الاستثمار الأجنبي ."
- العمل علي زيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي لزيادة النمو الاقتصادي السعودي .

## المراجع:

### العربية:

- الخشمان، هيثم، ( 2006 ) إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح حالة الأردن ( 1970 - 2004 ) ، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن .
- صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الإقتصادية. المعهد العربي للتخطيط.
- الزهراني، بندر بن سالم ( 2004 ) "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة ( 1970 - 2000 ) رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- الهيئة العامة للإحصاء .
- غرفة الرياض.

### الأجنبية:

Algerian Scientific Journal platform.

EVIIEWS.

Alvarado, R., Iniguez, M., ALI, M. and Ponce ,P. (2017), " Foreign direct investment and economic growth in Latin America", Economic Analysis and Policy, Vol. 56, 176\_187.



# The effect of the foreign investment on the growth of the Saudi's economy within vision 2030

(Analytical study for the period from 2000 to 2022)

Prepared by the student:

Firas Hussein Hasaballah

## Abstract:

The study aimed to identify the concept of foreign investment and its forms, identify the role of foreign investments in achieving economic growth in the Kingdom, reveal the factors and obstacles to attracting foreign direct investments in the Kingdom, identify the reality of foreign direct investment in the Kingdom of Saudi Arabia, and identify foreign investments in the Kingdom and their role in achieving economic growth. And to identify the impact of the gross domestic product in the Kingdom based on the impact of foreign direct investment on the economic growth of the Kingdom of Saudi Arabia using statistical and economic methods. The descriptive approach was used to analyze foreign direct investment by giving general information about it in terms of its general performance and its growing role in development strategies and the quantitative approach by building a model. A standard model that aims to analyze the relationship between foreign direct investment, trade openness, and economic growth. The study concluded that the appropriate standard model for studying the relationship between gross domestic product as a dependent variable and the indicators of both foreign direct investment and trade openness as independent variables in the long term during the study period is the autoregressive ARDL model. For the distributed lags, and the existence of a cointegration relationship between the GDP variable as a dependent variable and the indicators of both foreign direct investment and trade openness as independent variables, that is, the existence of a long-term equilibrium relationship, and the foreign direct investment variable has an inverse (negative) and significant effect at a significance level less than 1. % on the dependent variable, which is the gross domestic product, and a dummy variable was introduced to show the significance of the time period 2020 to 2022 on the estimated model, and the effect was positive but not significant for this period, and the parameter of slowing down the error correction limit (ECT) has a negative and significant value, and its value is less than one, and it reveals the speed of return. The GDP variable towards its equilibrium value in the long term, where in each time period the ratio of imbalance from the period (t-1) to its equilibrium value in the long term is corrected, equivalent to 19.706% of this imbalance in period t until it reaches equilibrium in The long term: After approximately five years in the long term, which indicates that the balanced relationship between foreign direct investment, trade openness, adopted in our study, and economic growth represented by gross domestic product, can be considered among the relationships that must be paid attention to in order to bring the Saudi economy to advanced levels of sustainable development. According to the Kingdom's Vision 2030.